تقرير فحص محدود

إلي السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة / شركة مطاحن مصر الوسطي – شركة مساهمة مصرية .

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالى المرفق لشركة / **مطاحن مصر الوسطي** شركة مساهمة مصرية فى ٣٠ **سبتمبر ٢٠٢٥** وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن **الثلاثة أشهر المنتهية** فى ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

والإدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب الحسابات ". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

- القوائم المالية للعام المالى السابق المنتهي فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ تم مراجعاتها بمعرفة مراقب حسابات اخر والذى اصدر تقريره المتحفظ بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥ وتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة العادية المؤرخ فى ٧ أكتوبر ٢٠٢٥.

اساس الاستنتاج المتحفظ

- لم تقم الشركة بالالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٧) واثر ذلك على القوائم المالية.
- تبين لنا مخالفة المعيار المحاسبي رقم (٢٤) ضرائب الدخل حيث أنه تم احتساب ضرائب داخلية علي أساس الربح المحاسبي تقديرياً بنسبة ٢٢.٥% كما لم يتم احتساب ضرائب مؤجلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ لذلك نوصي بضرورة مراعاة أحكام قانون الضرائب علي الدخل ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .
- لم يتم موافاتنا بشهادة من المستشار القانونى للشركة بالقضايا المرفوعة من وعلى الشركة .
- بلغ صافي الاصول الثابتة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مبلغ ٢٤٩,٤١٠ مليون جنيه.
- تضمنت الأصول الثابتة طاقات عاطلة غير مستغلة منذ عدة أعوام بلغت تكلفتها الدفترية ٤٥,٧٨٧ مليون جنيه تتضمن بعض المطاحن ومصنع المكرونة وغيرها والمتوقفة منذ عدة أعوام.
- تتضمن الاصول الثابتة قيمة مبانى والات صومعة بنى مزار بقطاع المنيا والبالغ تكلفتها ٢٠.٤٣٨ مليون جنيه مصرى والتى تعرضت لحادث انهيار لعدد ٢ خلية بتاريخ ٢٠١٩/٨/٧ وعدم احتساب اضمحلال لتلك الاصول وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصريةطبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) – اضمحلال قيمة الاصول .
- عدم الإستفادة من ايرادات تشغيل الصومعة والتى تصل الى ١ مليون جنيه سنويا وذلك فى حال تشغيلها.
- تضمن المخزون اصناف بطيئة الحركة في حكم الراكد بلغت نحو ٢٩٣ الف جنية وذلك دون حساب قيمة الاضمحلال في قيمتها بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) بشأن المخزون .
- عدم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية العديد من مساحات الأراضي بحوزة الشركة ومن ذلك :
  - أراضي آلت بقرارات نزع ملكية أو تأميم أرقام ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ ، بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالي ٣٧ ألف متر ، وذلك علي النحو التالي:
  - أراضي مطاحن (اسلام، نامق ، عبداللطيف ،بيا) بقطاع بني سويف.
  - راضي مطاحن (مغاغة ، بني مزار القديم ، بنيامين ، أبو قرقاص ، ملوي) شونة ملوي ، مستودع سمالوط بقطاع المنيا.
  - راضي مطاحن (ديروط ، حنا عوض) بقطاع أسيوط.
  - أراضي مشتراه أو مخصصة من الوحدات المحلية أو المحافظة أو أشخاص بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالي ١٧ ألف متر (المبني الإداري بالفيوم ، مطحن وشونة ساحل سليم والجزء المشتراه من شونة السلطان بأسيوط) .
- بعض مساحات الأراضي بحوزة الشركة غير مدرجة بسجلات الأصول لعدم تمكنها من تقنين وضعها تتمثل في:
  - مساحة ١٦ سهم ٢١ قيراط ١١ فدان لأرض شونة الغريب بمحافظة أسيوط والسابق تسليمها للشركة في ١٩٩٩/١٢/٢٨

Hazem Abdeltawab

ت/ف: ٧٧٤ ٤٢ ٢٥٢ ٠٢ +٢ العنوان: برج القانونيون - كورنيش النيل - بجوار مستشفي النيل بدراوي - المعادي بريد الكتروني: contact@hatawab.com
م: ٩٥٤٥ ٤١٨ ٠١٠٠ +٢ موقع الكتروني: www.hatawab.com

ودون إصدار قرارات تخصيص أو بيع أو سداد مقابل إنتفاع لها سوي وضع يد الشركة عليها ، حيث تقوم الشركة حالياً بمخاطبة إدارة أملاك الدولة الخاصة بأسيوط بطلب لتحرير عقد بيع لها.

- مساحة ٩ سهم ١٣ قيراط ٤ فدان بقرية دشلوط بمركز ديروط بمحافظة أسيوط والتي حصلت عليها الشركة بناء علي قرار السيد وزير الزراعة في ٢٠٠١/٦/٣٠ لإقامة مطحن وشونة حيث تم رفض الدعوي رقم ٢٥٠٨٩ لسنة ٢٦ ق بالقضاء الإداري والمقامة ضد محافظ أسيوط لرفضه إتمام عملية البيع نتيجة تأخر الشركة في إتمام إجراءات الشراء ونقل الملكية وتنفيذ المشروع المخصص له الارض ، وقد تم إقامة طعن علي الحكم تحت رقم ٦٦/٥٢١٧٠ ق إدارية عليا ولم تحدد له جلسة .
- أراضي مدرجة بسجل الأصول ولا يوجد لها سند ملكية (مطحن الوادي الجديد ، مستودع موط) .

- وجود العديد من الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضدد الشركة بشأن استرداد او الغاء قرارات تأميم او نزاعات عن ملكية اراضي وعقارات او تثبيت ملكية او تمكين او فسخ عقد ايجار او ريع ، صدرت بشأن بعضها احكام في غير صالح الشركة والاخرى مازالت متداولة ومن ذلك :

- ارض شونة السلطان بقطاع اسيوط البالغ اجمالي مساحتة ٦ افدنة والتي كانت تأجرها الشركة منذ اكثر من ٤٠ عام والتي تملكت الشركة منها مساحة ٢٩٨٨ متر مربع بموجب عقد شراة بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ من القطعة رقم ٢٨ البالغ اجمالي مساحتة ٨٩٦٤ متر مربع مقابل التنازل عن ايجار باقي المساحة ولم تسطع الشركة تسجيل هذا العقد حتي تاريخة لعدم وجود فرز وتجنيب لها ويتصل بذالك قيام الملاك ببيع باقي المساحة بهذة القطعة وقدرها ٥٩٧٦ متر مربع لجمعية اسكان الزراعين والتي تبين قيامها بتحديد هذة المساحة على واجة الارض وعمل سور خشب بينها وبين ارض الشركة وجاري عمل دعوة فرز وتجنيب وصحة ونفاذ للعقد .

- وجود نزاع بين الهيئة العامة للاصلاح الزارعي والشركة على ملكية مساحة ١٨ سهم ١٥ ايراط تمثل جزء من اجمالي مساحة مطحن ساحل سليم باسيوط البالغة ٥سهم ١٤ قيراط ٢ فدان ،حيث قامت الشركة بتقديم اعتراض على قرار الاستيلاء امام لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي وقد صدر حكم لصالح الشركة بالغاء هذا القرار في ١٥ /٢٠٢١/٨ ومازالت الشركة في انتظار التصرف القانوني للطعن من الهيئة .
- صدور حكم محو شهر قرار التاميم رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ لصالح ورثة – شوقي عوض لحصة شائعة تبلغ نص مساحة ارض مطحن شوقي عوض والبالغ مساحتة الاجمالية ٢٣٦٢ متر مربع – وكذا الحكم بالزام الشركة بسداد ريعاً قدرتة المحكمة بنحو ١٢٥ الف جنية عن الفترة من ٢٦ /٩ /١٩٦٢ حتى ٢٠١٥/٥/٢٦ وقد قامت الشركة بعمل استئناف فرعي برقم ١٦٧٤ لسنة ٩٥ ق.س.ع اسيوط وقد تم صدور حكم بالرفض بجلسة ٢٠٢٢/١/٢٩ وتم اجراء نقض من الشركة برقم ٨٣٣٠ لسنة ٩٢ ق ولم يحدد لة جلسة
- اقامة دعوة قضائية برقم ٩٧٨-٢٠١٤ من ورثة – ليون عازر للمطالبة بتثبيت ملكية نص مساحة مطحن الحمراء البالغ مساحتة ١٦٧٧ متر مربع ، وقد صدر حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٩ برفض الدعوة وتثبيت ملكية الشركة وفي انتظار استئناف الخصم

- عدم صحة رصيد حسابات العملاء البالغ نحو ٣٧١,٥٧٢ مليون جنية وصحة مبلغ ١٣,٥٥١ مليون جنية ويترتب علي ذلك ظهور رصيد حساب عملاء دائن ٣٦٩,٩١٣ مليون جنية وصحة ١,٨٩٢ مليون جنية
- عدم اجراء أي مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة هيئة السلع التموينية والشركة العامة للصوامع والتخزين في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مما ترتب عليه عدم التأكد من صحة وسلامة تلك الأرصدة .
- استمرار تضمين ارصدة الحسابات المدينة الاخرى في ٢٠٢٥/٠٩/٣٠ ارصدة متوقفة منذ سنوات بلغت ١٤.٠٢٢ مليون جنية ،معظمها بقطاعات الشركة المختلفة مكون لمقابلتها مجمع الاضمحلال بنحو ٩.٩٠١ مليون جنية وقد تضمنت بعض المبالغ مرفوع بشانها قضايا صدرت لها احكام لصالح الشركة.
- قيام الشركة بتسويه بين الحسابات المدينة الجارية لقطاعات الشركة والمركز الرئيسي لها والبالغ محصلتها رصيد مدين بنحو ٣٥.٨ مليون جنية بحساب الموردين دون بحث ودراسة لتلك الفروق وتسويتها.

- ظهرت أرصدة حسابات النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٥/٠٩/٣٠ نحو مبلغ ٢٢٣,٥٣٤ مليون جنية وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :

- قيام المركز الرئيسي وقطاعي بني سويف المنيا بإصدار شيكات بمبالغ تتجاوز الأرصدة الفعلية للبنك مما ترتب عليه وجود رصيد دائن دفترياً ببنك مصر بمبلغ ١٥٢ ألف جنية مصري ولم يظهر ذلك في قائمة المركز المالي لإجراء مقاصة مع الأرصدة المدينة للبنوك.
- تضمنت مذكرة تسوية أرصدة البنوك علي العديد من الشيكات الواجب ردها لحسابات البنوك حيث مضي علي تجاوزها اكثر من ثلاثة أشهر ولم تقدم للصرف وذلك بالمخالفة للمادة رقم ٥٠٤ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته.

- استمرار وجود وديعة ببنك اسكندرية تبلغ قيمتها ٥٧ الف جنية منذ عام ٢٠٠٦ متوقف التعامل عليها ، ولم نواف بشروطها ومعدل العائد عليها .

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٥/٠٩/٣٠ نحو ٢٠,٥٨٨ مليون جنية لمواجهة صافي مطالبات بنحو ٢٧٧.٤٥٧ مليون جنية بخلاف قيمة الضرائب الاضافية عن الربط النهائي حتى تمام السداد.
- بلغ رصيد مخصص مخالفات المطاحن والمخابز فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٢٩ مليون جنيه مصرى لمواجهة غرامات بنحو مبلغ ٧٠.٧٠٧ مليون جنيه .
- عدم قيام الشركة بحساب ضريبة القيمة المضافة بالمخالفة لاحكام قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته علي المحصل من الهيئة العامة للسلع التموينية عن مواد التعبئة والتغليف الخاصة بالنخالة المباعة من الفترة ١-٧-٢٠٢٥ وحتي ٣٠-٩-٢٠٢٥ والبالغة نحو ٦,٤٧٦ مليون جنية الامر الذي قد ينتج عنه فروق ضريبية عند الفحص وما يترتب علي ذلك من غرمات تأخير .

- تم تحميل قائمة الدخل ببعض المبالغ التقديرية بلغ ما أمكن حصره منها ما يلي:

- نحو ٧,٨٨٨ مليون جنية قيمة ضرائب الدخل دون اعداد اقرار ضريبي .وعدم احتساب ضريبة مؤجلة عن الفترة.
- لم تقم الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ (عقود الايجار) فيما يتعلق بعقود الايجار التشغيلية من الغير بشأن الاعتراف باصل حق انتفاع وبالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير وقياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية .
- لم تتضمن القوائم المالية للشركة الافصاح عن قيمة التعاملات مع الاطراف ذوي علاقة بالمخالفة لمعيارالمحاسبة المصري رقم ١٥ (الافصاح عن الاطراف ذوي العلاقة) .

الإستنتاج المتحفظ

فيما عدا التسويات فى القوائم المالية الدورية الواردة اعلاه وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للمنشأة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً

لم تقم الشركة بإستكمال توفيق أوضاعها بما يلي:

- تعديل لوائحها المالية والإدارية في ضوء قرار الجمعية العامة غير العادية في ٢٠٢١/٦/٢٩ بنقل تبعية الشركة لأحكام قانون الشركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وإعتماد النظام الأساسي لها تطبيقاً للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية.

- عدم إلتزام الشركة بتطبيق وسائل الدفع غير النقدي بشكل كامل المقررة بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠، حيث ألزمت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية جميع سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الإعتبارية والمنشأت بمختلف أنواعها المنصوص عليها بالمادة الثانية من اللائحة سداد المدفوعات التالية بوسائل الدفع غير النقدي متي جاوزت الحدود المبينة بتلك المادة.

تحريراً في :٢٠٢٥/١١/١٣

مراقب الحسابات
جازم عبد التواب
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
س.م.م ١١٠٤٧
سجل مراقبى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١١٣
سجل مراقبى حسابات البنك المركزى رقم ٣١٠

Hazem Abdeltawab